برنامج راصد لمراقبة البرلمان

التقرير الأسبوعي الخامس عشر لأعمال مجلس النواب خلال الدورة العادية الثانية

2015/2/14

انهى مجلس النواب اعمال اسبوعه الخامس عشر من دورتة العادية الثانية دون اقرار اللجان النيابية الدائمة ايا من القوانيين المعروضة عليها باستثناء اللجنة المالية التي تمكنت من انجاز دراسة مشروعي قانوني الموازنة العامة و موازنة الوحدات الحكومية المستقلة فيما عقدت غالبية اللجان اجتماعاتها مكتفياً بمناقشات عامة لمواد القوانين المعروضة أمام اللجان ، واجل بعضها الاخر الاقرار إما لمزيد من التشاور، أو بسبب عدم وجود نصاب كافٍ يسمح للجنة باقرار قوانين .

وذهبت العديد من اللجان نحو عقد اجتماعات رقابية لها مع جهات مختلفة دون تمكن بعض اللجان من الوصوصل للنصاب القانوني .

وشكلت خطوة مجلس النواب بعقد جلسة في الاسبوع تخصص للجانب الرقابي ، محطة مهمة في مسيرة تعزيز الاداء الرقابي للنواب رغم الملاحظات التي سجلها فريق راصد على الية عقد هذة الجلسة و التي لوحظ انها تفقد خلال عقدها النصاب القانوني ومع ذلك تبقى منعقدة وهو ما حدث في جلسة الثلاثاء الماضي التي فقدت نصابها القانوني واستمر رئيس الجلسة بعقدها دون الاكتراث لهذا الامر .

ويلاحظ ان بند ما يستجد من أعمال بات بحاجة الى آلية محددة للتعامل معه بالشكل المطلوب وعدم ترك الامر مفتوحا لمن يرغب بالحديث في هذا البند بطريقة تتعارض والاعراف التي كرسها مجلس النواب على مدى سنوات طويلة في التعامل مع هذا البند .

اننا في راصد ندعو مجلس النواب اختيار آلية محددة في التعامل مع بند ما يستجد من اعمال عند ادراجة على جدول اعمال الجلسة بحيث يتم تحديد عدد النواب المتحدثين في هذا البند وعدم ترك الامر مطلقا كما هو الحال والاعتماد إلى الأعراف والتقاليد البرلمانية التي رسختها المجالس المتعاقبة والتي كان يتم خلالها تحديد عدد من النواب المتحدثين في هذا البند يمثلون جميع الكتل والمستقلين مع الأخذ بالاعتبار أن ما يتحدثون به أمر طارئ ومستجد يستوجب البحث.

كما ونؤكد على وجوب انتظام ادراج هذا البند على جدول اعمال جلسات المجلس اضافة إلى وجوب الزام الحكومة بالرد أو التعليق على ما يثار من مواضيع حيث نرى في كثير من الاحيان احجام وزراء عن الرد على ملاحظات النواب.

وقد بدا واضحا ان المجلس قد تخلى عن عقد جلسة تشريعية يوم الاربعاء من كل اسبوع وهو الامر الذي اعتاد عليه منذ سنوات، بمعنى ان الجلسات الاسبوعية عادت جلستين تشريعية يومي الاحد والثلاثاء وتكون (صباحية) وجلسة رقابية (الثلاثاء مسائية) .

كما بدا واضحا في الجلسات التشريعية الغياب الحكومي عن حضور هذة الجلسات كما حدث في جلسة الثلاثاء الماضي التي خصصت لاستكمال مناقشة قانون الغذاء عندما حضر الجلسة فقط وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية ومدير عام مؤسسة الغذاء فيما غاب وزير الصحة باعتباره الوزير المختص عن مجريات الجلسة لوقت طويل قبل ان يحضر دون ان يشارك في المداخلات .

وفي الاسبوع الخامس عشر عقدت اللجان النيابية اجتماعات رقابية وتشريعية، واصلت في بعضها مناقشة قوانين معروضة على اجندتها، فيما استمعت في مكان اخر لاعضاء السلطة التنفيذية حول قضايا مختلفة.

فعلى الصعيد التشريعي لوحظ خلال الاسبوع الخامس عشر ان اللجان النيابية لم تقر اي من القوانين المعروضة عليها، واكتفى بعضها بمناقشة عامة للمواد، واجل بعضها الاخر الاقرار اما لمزيد من التشاور، او بسبب عدم وجود نصاب كافٍ يسمح للجنة باقرار قوانين.

وحدها لجنة الصحة والبيئة عقدت اجتماعا لها بتكليف من مجلس النواب لمناقشة المادتين (22) و (23) من قانون الرقابة على الغذاء التي تم اعادتهما للجنة من قبل المجلس لجهة تجويدهما.

فيما واصلت لجنة النظام والسلوك النيابية منافشة مدونة السلوك المعروضة عليها، واستكملت اللجنة مناقشة المدونة، واجلت اقرارها لاجتماع لاحق بقصد الوصول لتوافق بين الاعضاء على قضايا مثارة من قبلهم، وفي محاولة من اللجنة للوصول لتوافقات دون ان يقوم الاعضاء بتقديم مخالفات.

وتسعى اللجنة لتجميع كل المواد المتعلقة بالسلوك في النظام الداخلي وضمها الى المدونة ومن ثم التوصية لمجلس النواب من اجل إعادة تعديل النظام الداخلي للمجلس وجعلها فصلا من فصول النظام بعد تعديله.

وعادت اللجنة القانونية لمناقشة قانون جرائم انظمة المعلومات بسبب ما استجد من امور تتطلب اجراء تعديلات ضرورية على مواد فيه، فيما ناقشت لجنة الطاقة الثروة المعدنية النيابية مشروع قانون التصديق على اتفاقية امتياز برنامج تطوير لتقييم وتطوير وإنتاج البترول في الأردن بين وزارة الطاقة والثروة المعدنية في المملكة الأردنية الهاشمية وشركة ترانسيورو واينيرجي في منطقة حقل حمزة لسنة 2014، وواصلت لجنة الخدمات العامة والنقل النيابيه مناقشة القانون المؤقت رقم (33) لسنة (2010)قانون النقل العام للركاب.

هذا في الجانب التشريعي اما في الجانب الرقابي، فانه يلاحظ ان العديد من اللجان باتت تعقد اجتماعات رقابية لها مع جهات مختلفة دون الاكتراث لموضوع توفر نصاب للجنة من عدمه، فقدت ناقشت لجنة السياحة والاثار موضوع الانظمة المتعلقة بالسياحة الوافدة، فيما ناقشت لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان مطالب متقاعدي بنك الاسكان بدون حضور ممثلي من البنك المعني، كما اجتمعت لجنة العمل لمناقشة الشكوى المقدمة من عمال التحميل والتنزيل في جمرك عمان.

وناقشت لجنة الريف والبادية ملف التلوث البيئي في منطقتي الظليل والخالدية ، كما بحثت لجنة التربيه والتعليم مواضيع متلعقه في الشأن التعليمى، والتطورات في وزراة التربية والتعليم والشان التعليمي وخطه الوزراه المستقبله للنهوض بالمرحله التعليمة.

واستمعت لجنة الاقتصاد والاستثمار لعرض من وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور إبراهيم سيف للتفاصيل المتعلقة بالمنحة الخليجية المقدمة للأردن، فيما ناقشت اللجنة الادراية مطالب مجموعه من موظفي وزارة الاشغال العامة والاسكان .

بالمقابل قامت لجنة فلسطين بزيارة لدائرة المتابعة والتفتيش للاطلاع على الاجراءات والخدمات التي تقدمها لأبناء الضفة الغربية